



البيان الختامي الرئاسي المشترك لـ سويسرا، ومصر، وتونس بخصوص اجتماع

المنتدى العربي الثالث لاسترداد الأموال المنعقد خلال الفترة من 1-3

نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في جنيف - سويسرا

خلال الفترة ما بين 1-3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، التقى مايزيد عن مائتي وخمسين ممثل عن أربعين حكومة وسلطة قضائية وستة من المنظمات الدولية والإقليمية، في إطار الاجتماع الثالث للمنتدى العربي لاسترداد الأموال في جنيف/سويسرا. كانت رئاسة الاجتماع مشتركة بين كل من مصر وسويسرا وتونس بالتعاون مع مبادرة (ستار) لاسترداد الأموال المنهوبة وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، وبدعم من لجنة التسيير تضم كل من الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة، ومبادرة ستار، ومركز سيادة القانون ومكافحة الفساد بقطر ، بالإضافة إلى ألمانيا بوصفها رئيسة مَجْمُوعَةِ الدُّوَلِ السَّبْعِ لهذه الدورة.

الأهداف: هل نفي بالتوقعات؟

تحت عنوان "هل نفي بالتوقعات؟" قام عدد من كبار المسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات والخبراء القضائيين ومسؤولي إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة ومحلي الاستخبارات المالية وممثلي المجتمع المدني بتحليل التقدم الذي أحرزته بعض الدول حتى الآن، مع محاولة الوقوف على كيفية تطبيق عوامل هذا التقدم من أجل

الإسراع وتحسين إجراءات استرداد الأصول في البلدان التي تواجه صعوبات. وقد تلاحظ اختلافات بين الدول طالبة والدول المطلوب منها المساعدة، لذلك فإن الربط بين الدروس المستفادة وإمكانية تطبيقها في نظم أخرى يعد من إنجازات هذا المنتدى؛

* قدمت الدورة الثالثة للمنتدى منصة لتبادل الآراء تبلورت حول أربعة محاور:

- في اليوم الأول للمنتدى ،1 نوفمبر/ تشرين الثاني، تم تعزيز الالتزام السياسي في اللقاءات رفيعة المستوى، حيث جرى التشديد على أهمية الشراكة البناءة بين الدول طالبة الاسترداد والدول المطلوب إليها. وقد تجلت روح الشراكة من خلال الرئاسة المشتركة لهذا المنتدى والمؤلفة من رئيس الاتحاد السويسري ووزير العدل المصري والتونسي الذين افتتحوا سوياً فعاليات هذا المنتدى.
- خلال يومي 2-3 نوفمبر/ تشرين الثاني ، سلك المشاركون مسارين من العمل حيث تم من خلالهما تحليل النقاط الرئيسية العملية المؤدية إلى تقدم ملموس في استرداد الموجودات في جميع المراحل. وشملت موضوعات المناقشة تطوير استراتيجية استرداد الأصول، كيفية الوقوف على المستفيد الحقيقي من الأموال المهربة ، قرارات التجميد الإدارية ، التعويضات المدنية ، دور القطاع الخاص، التعاون بين المجتمع المدني والحكومات ، طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وأفضل طريقة للاستفادة من قنوات وحدات الاستخبارات المالية.
- حيث عقد أكثر من سبعين لقاء ثنائي على هامش المنتدى ، فلقد كانت الاجتماعات الثنائية سمة من السمات الأساسية للمنتدى في دورته الثالثة، والتي أسهمت في الوصول إلى إجراءات ملموسة لازمة لدفع جهود استرداد

الأصول المنهوبة في قضايا وتحقيقات محددة، وذلك بهدف استرداد الأصول المنهوبة في أقرب وقت ممكن.

- واستجابة للطلبات الخاصة ببعض الدول بشأن المساعدات الفنية ، أكد المشاركون على ضرورة الاستمرار في تقديم تلك المساعدات إلى مصر ، الأردن ، ليبيا ، المغرب ، تونس واليمن .

النتائج

أكد جميع المشاركين التزامهم باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها الركيزة الأساسية لجهودهم في سبيل استرداد الأصول. كما يشجعون الحكومات لتنفيذها بشكل أكثر فعالية. وأشاروا إلى شراكة دوفيل بين مجموعة الدول الثمانية والبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية وما انبثق عنها من خطة عمل لاسترداد الموجودات ، والتي أدت إلى خروج المنتدى العربي لاسترداد الأموال إلى النور بوصفه إطاراً مفيداً للتعاون، بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

واتفق المشاركون على أن استرداد الموجودات أصبح محل اهتمام كبير وخاصة على صعيد العلاقات الثنائية والدولية. فالنجاح يتطلب التزاماً سياسياً قوياً ومستداماً يتعين ترجمتها إلى إجراءات عملية واستباقية. واتفق المشاركون على أن لديهم مسؤولية مشتركة لاسترداد الأصول نيابة عن الشعوب في البلدان المتضررة. كما أكدوا على أن إرجاع متحصلات الفساد من خلال التعاون الدولي ضروري في المساعدة على استعادة النزاهة والثقة العامة في الحكومة ، فضلاً عن إرسال رسالة قوية مفادها أنه " لن يتمكن مستغلوا مناصبهم الرسمية من الإفلات من العقاب" . ولعله من المسلم به أن الأصول المنهوبة من قبل الفاسدين هي بحسب الأصل أموال الشعوب والتي ينبغي أن تستخدم لصالحهم ولتنمية بلدانهم، وأكد المشاركون دعمهم القوي لمواصلة الجهود لاسترداد الأموال المنهوبة.

كما اتفق المشاركون على عدة عوامل رئيسية وصولاً لعملية استرداد أموال ناجحة:

- قبل الشروع في أي تحقيق جنائي أو طلبات مساعدة قانونية، يتعين على البلدان الطالبة وضع استراتيجية شاملة وهيكل مؤسسي ملائم؛
 - ضرورة فهم النظم القانونية ذات الصلة، وتحديد نقاط الاتصال، ومد جسور التعاون بين المشاركين لتحديد التوقيت الأمثل لإرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة؛
 - ينبغي على المراكز المالية الحيلولة دون تبديد الأصول من خلال وضع أدوات فعالة لذلك ؛
 - الكشف عن الأدلة الخاصة بالجرائم الأولية داخل وخارج الدولة المضرورة هو نقطة الانطلاق الحاسمة لتحديد الأصول ووضع الأساس القانوني لاستردادها .
 - أهمية تقديم الخبراء الدوليين للمساعدة وكذا استخدام جميع الشبكات الدولية والإقليمية المتاحة لتبادل المعلومات؛
 - ينبغي على السلطات القضائية مساعدة بعضها البعض من حيث الإجراءات بصورة تلقائية وذلك من خلال توفير المعلومات وسرعة التعامل مع طلبات المساعدة القانونية والمشاركة في الإجراءات القانونية التي يتم مباشرتها. كما ينبغي عليها تحديد ما إذا كان يتعين الاستمرار في مباشرة تحقيقات موازية أو النظر في بدء تحقيقات مشتركة؛
 - وأخيراً ، ينبغي ضمان المتابعة الفورية في جميع المراحل.
- أعلنت عدة دول أخرى، بما في ذلك النمسا ، جزر فيرجين البريطانية ، جيرزي ، لبنان وهونج كونج نشر أو النية في نشر أدلة شاملة تُعنى باسترداد الموجودات، وذلك لتسهيل العناصر سألقة الإشارة إليها . وقد أثنى المشاركون على جهودات مبادرة "ستار" في إنشاء موقع شامل لجميع الموارد المعنية بالأصول المنهوبة ليكون بمثابة نقطة مرجعية مركزية على أسس من التواصل المستمر.

ساهم المنتدى العربي الثالث لاسترداد الأموال في تعزيز فهم المشاركين لموضوع المستفيد الحقيقي. ولاحظ المشاركون أهمية التعاون فيما يخص الوقوف على ذلك الأمر فيما بين المراكز المالية والبلدان طالبة المساعدة في مزيد من التحقيقات، كما اعترفوا بالدور الهام الذي يمكن لوححدات الاستخبارات المالية أن تقوم به. واتفق المشاركون على مواصلة الحوار بشأن هذه التحقيقات المالية المعقدة ورحب المشاركون بإعداد الأدلة العملية حول طلبات التعاون الدولي المتعلقة بالمستفيد الحقيقي التي تم إعدادها وطرحها بواسطة جيرزي ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة والتي تم نشرها اليوم. وأكدت الدول على التزامها لإنفاذ المعايير الدولية لـ (FATF) والمتعلقة بالشفافية المالية بشكل أكثر فعالية بما في ذلك المستفيد الحقيقي من الكيانات القانونية وذلك للعمل على دعم عملية استرداد الموجودات.

كما أشار المشاركون إلى أن تبادل الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات هو أمر بالغ الأهمية ، حيث حددت عدة بلدان المساعدات الفنية التي تحتاج إليها ، ورحب المشاركون بذلك بأن خصصوا حوالي خمسة ملايين دولار وذلك من أجل تنظيم برامج لبناء القدرات الإقليمية في مجال استرداد الموجودات عام 2015 .

واتفق المشاركون على أن قضايا استرداد الأصول هي قضايا معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، بغض النظر عن مدى توافر الإرادة السياسية بين الدول. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى الانخراط النشط والمتواصل للتغلب على التحديات الكامنة في طول الإجراءات. وهو جهد مشترك من البلدان، يتم دعمه بمشاركة فعالة من قبل المجتمع المدني.

التطلعات المستقبلية

اجتمع المشاركون في المنتدى على هدف واحد وهو رد الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع إلى أصحابها الشرعيين. والتقدم المحرز في هذا المجال هو تشجيع البلدان المنتدى حتى يكونوا منصة أساسية لإحراز تقدم في قضايا محددة كما هو الحال في تبادل المعلومات حول القضايا المتعلقة باسترداد الأصول بين صانعي السياسات والخبراء القانونيين والماليين من الدول الطالبة والمطلوب منها. وضرورة بذل المزيد من الجهود للحفاظ على إرادة سياسية قوية والتشاور المستمر بين جميع البلدان المعنية والتأكد من أن ما تم تحقيقه في المنتدى ينبئ بمزيد من النتائج الملموسة. وستقوم ألمانيا بوصفها رئيسة مجموعة الدول السبع بالبناء على هذا النجاح عند التخطيط لجلسات أخرى للمنتدى في المستقبل.

أعرب المشاركون عن تقديرهم لسويسرا ومصر وتونس لاستضافة الاجتماع الثالث للمنتدى العربي المعني باسترداد الأموال، فضلاً عن لجنة التسيير ومبادرة ستار عن الدعم الذي لا يقدر بثمن. وكذلك تعهد المشاركون بمواصلة هذا العمل الهام باعتباره دليل للشراكة بين جميع بلداننا ووسيلة لدعم التحولات الجارية في المنطقة.